

النسق اللساني الكمي في تأويل الوظيفة النحوية لحروف المعاني
- قراءة فونولوجية في معاني لم وإعادة إنتاج دلالاتها -

د. مرني صنديد محمد نجيب

المركز الجامعي لعين تموشنت - الجزائر

marni.sandid79@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2020/06/01	2019/05/15	2020/05/07

مُلخَصُ البَحْثِ

لعلّ الملاحظ على التناول النحوي الدراسات اللسانية التراثية، الانشغال بوظيفة العناصر اللسانية، ولكنّها قد اقتصرّت على العناصر المورفولوجية منها خاصّة دون غيرها، وقد راعت فيها الوظيفة النسق في مستواها الأفقي، الذي يشتغل بالتركيب اللساني للعناصر، ومنها إلى وظيفة المعنى وما يكتنف من دوائره الدلالية، في مستوى الشاقول، الذي يهتم بدلالات التراكيب اللسانية. فلم يبرح هذا التناول الكلاسيكي رؤيته لوظيفة هاته العناصر ودلالاتها، ولم تتعدّى ذلك إلى ما يتجزأ عن تلك العناصر المورفيمية، إلى ما تقلّ عنها من نظيراتها الفونيمية؛ فقد تقع في تفسير كثير من المضان النحوية الشائكة، بالنظر إلى المقاربة الفيزيائية الكمية التي تكون أداة لسانية إجرائية، تقوم على الغوص في أدقّ موطن وألفه للعلاقة القائمة بين الوظيفة النحوية ودلالاتها، فيكون تفسيرها للظواهر اللسانية، بما فيها المباحث النحوية أكثر عمقاً، وأدقّ تحليلاً، وأسلم تخريجاً، وأقرب إلى العلمية، وأبعد عن النسبية، التي رانت على التخريجات الكلاسيكية، وتخطو بالدّرس اللساني الحديث- منه العربي- خطوة عظيمة، نحو العلوم الدقيقة، وتكون نتائجها أقرب إلى سلامة المنطق الرياضي، فيطمأن لها ويترضى بها.

الكلمات المفتاحية: لسانيات الكم؛ الوظيفة النحوية؛ معاني لم؛ التخريج الفونولوجي.

Abstract

The observation which is noted on the grammatical study in the traditional linguistic studies, concern of the function of the linguistic elements, but it was limited in particular to its morphological

elements without others, it took into account the coherent function at its horizontal level, which operates with the linguistic structure of the elements, and of these at the function of meaning and its semantic circles, at the vertical level, which is interested in the meaning of linguistic structures. This classical approach has preserved his vision of the function of these elements and their implications, and has not gone beyond what is separate from these morphological elements, this may be in the interpretation of a lot of grammatical fluorescence, taking into account the quantitative physical approach, which is a procedural linguistic tool, based on a more in-depth and pleasant exploration of the relationship between grammatical function and its semantics, so that its interpretation of linguistic phenomena, including grammatical research, is more profound , more precise and more precise, closer to the scientist and far from the relativity, which was invented by classical interpretations, and takes general linguistics – from Arabic linguistics – a big step towards exact science, and its results are closer of the solidity of mathematical logic, so he reassures them and is satisfied with it.

Keywords :Quantum linguistics; syntactic function; meanings of lam; phonological interpretation; classical syntax

توطئة:

الأكّد الذي لا يمتري فيه الباحثون، في الدرس اللساني العربي الحديث، أنّ محاولة قراءة ذلك الرّكام النّحوي الهائل، الذي زخرت به الحضارة العربية، بما كان عليه من التناول الكلاسيكي، يعدّ ضرب من الترف العلمي، الذي لن يمكن مريده من تحصيل نتائج علمية مرجوة، يطمئنّ لها المنطق العلمي، وتفي حاجة السّؤال عنها، وتجب على الإشكالات العالقة، وتزيل الغموض عن بعض المباحث ذات إبهام في العرض، ومبوعة في التفسير، وغثاة في التّأويل. ولما كانت اللسانيات حقلاً أنثروبولوجياً يميل من العلوم الدّقيقة¹، وقد أثمرت بقراءة التّراث اللساني البشري، لاسيما الهندي والإغريقي، قراءة علمية دقيقة، ومباينة لتلك التي كانت عليها في العهد اللساني الأوّل، وقد توسّعت إلى ميدان العلوم الدّقيقة لتثري قراءاتها لمباحثها بملامسة دقيقة ومنطقية، ولتنزع عنها ثوب النسبية التي لازمتها حيناً من الدّهر.

ولعلّ من مباحث الفلسفة الحديثة، التي قفزت بالعلوم الدّقيقة قفزة نوعية، فلسفة الكمّ التي سمحت لها ممارستها العلمية أن تشغل حيّزاً رحباً في حقل المعرفة، لاسيما فيزياء الكمّ، التي ظفرت بنتائج طيبة، في تفسير الظواهر الطّبيعية والكونية، ووسّعت من دائرتها المعرفية، لتخرج إلى

نظيراتها من العلوم؛ وقد يكون للسانيات حظاً من هذا، إذ يعول عليها في محاولة قراءة التراث اللساني العربي التليد، وفق ما توافر لها من إجراءاتها العلمية الصارمة، التي تمكّنها من معاملة المادة اللسانية بمنهج دقيق وسليم، يقوم على الغوص في تركيب العناصر اللسانية بوحداتها، من أصغر عنصر إلى ما يزيد عليه كمّاً متصاعداً، فيفسّر الظاهرة من أدقّ وأخفى مواطنها، أو يقارب ذلك في تأويلها، وفق ما يلقي القبول من منطق علمي رصين.

الإشكالية :

لعلّ بادرة الإشكال الذي يواجهه الباحث في هذا الأمر - على جدّته في العلوم الإنسانية - صحّة القرابة والإخاء لحقل اللسانيات من العلوم الدّقيقة، فتكون في تفسير ما استشكل من ظواهرها، في تأويل ما استعصى من مباحثها، على عمومها في علم اللسان البشري، وفي خصوصها في العربية. ويزيد هذا إشكالاً، في صحّة المقاربة الفيزيائية الكمية، وخصوص من فلسفة العلوم الدّقيقة، لتكون أنموذجاً لسانياً إجرائياً، لتناول المباحث النحوية التراثية بالتحليل لمضامها وجزئياتها، وبمحاولة التفسير لما استغلق منها، وتأويل ديناميتها التي تحكمها.

ويردّفه سؤالاً، عن مدى قوّة مؤشّر الكفاية في هاته المقاربة، وقد وطئت موطناً غير موطنها الطّبيعي، وعن درجة نفعها، من جملة ما يستنتجه الباحث في هذا الباب، من طيب النتائج ورسالتها، ومكنة منطقتها وقوّة صلابتها.

ويجاريه في الإشكال أيضاً، عن مدى حجاجية هاته المقاربة اللسانية الإجرائية، في ثوبها العلمي الدّقيق، ودرجة استجابتها للمنهج العلمي، على أن تكون مقاربة لمعالجة المباحث النحوية الكلاسيكية.

لُج: (3) "cvc"²

حرف جزم³، ونفي وقلب، يخصّ الفعل المضارع⁴. والجزم اقتطاع كمّ الصّائت القصير (الحركة) كلياً، بتسكين آخر الفعل، وهو (فونيم/مورفيم) الإعراب، إذ ليس هناك ما هو أقلّ كمّ فونيمياً من الصّائت القصير، ليصير بعد الجزم سكوناً، والسّكون أصلّ في إعراب⁵ المضارع المجزوم في الصّحيح من الأفعال⁶. في حين أنّ الجزم يقطع الصّائت الطّويل (حرف العلة)، لتصير بعد الجزم صائتاً قصيراً (الحركة)، ممّا تجانسها في الخصائص الفونيميّة الكميّة للهواء المتدفق، والميكانيكيّة للحركة التي تتشاكل عند مخارج الفونيمات، التي هي أعضاها وأصلّها فيها، على الرّأي الأرجح⁷.

ويكون الجزم في المضارع المعتلّ الناقص واللفيف أيضاً، بتحويل الواو بعد الجزم ضمّاً؛ في نحو: لم يدعْ، والألف فتحاً؛ في نحو: لم يرَ، والياء كسراً؛ في نحو: لم يعِ؛ وهو إعلال بالقلب، في تأويل أهل الصنعة الصّرفيّة، إلاّ التّفسير الفونولوجي الكميّ أنجع حالاً من نظيره الصّرفي؛ ولعله فيما يلي: اللّطيف من حال جزم الأجوف: [الأجوف:ع(ع)] أنّه يجزم صائت الإعراب، بتسكين لام الفعل، واختزال كمّ الصّائت الطّويل (العلّة)، الواقع عيناً للفعل، في الصّائت القصير، الذي هو بعضه. والأصل في تأويل هذه المسألة، هو تحوّل مقطعيّ كميّ، باختزال المقاطع الصّوتيّة الطّويلة في نظيراتها القصيرة، للمكنة في النّطق بها من جهة، ولمحاكاة الجزم صوتاً ودلالةً من أخرى. ولعلّ ما يكون تأويل هذه الآلية الفونولوجيّة الكميّة، على هذا الذي سبق، لتحوّل المقاطع في الجزم، لكلّ أحوال المضارع الثّلاثي، المسند إلى ضمير الغائب هو:

1- الصّحيح [الصّحيح:∅(ع)]: نحو:

يَضْحَكُ⁸ "cvc-cv-cv" (1-1-3) لم يَضْحَكِ "cvc-cvc" (3-3).

2- المعتلّ [المعتلّ:ع(فVعVل)]:

1-2 / [المثال:ع(ف)]: نحو:

يَصِلُ "cv-cv-cv" (1-1-1) لم يَصِلْ "cv-cvc" (3-1).

2-2 / [الأجوف:ع(ع)]: نحو:

يَكُونُ "cv-cvv-cv" (1-2-1) لم يَكُونْ "cv-cvv-c" (4-1) لم يَكُنْ "cv-cvc" (3-1)

3-2 / [الناقص:ع(ل)]: نحو:

يَسْعَى "cvc-cvv" (2-3) لم يَسْعَ "cvc-cv" (1-3).

4-2 / [اللفيف المقرون:ع(عVل)]:

يَرُوي "cvc-cvv" (2-3) لم يَرُو "cvc-cv" (1-3).

5-2 / [اللفيف المفروق:ع(فVل)]: نحو:

يَعِي "cv-cvv" (2-1) لم يَعْ "cv-cv" (1-1).

ولعلّ الملاحظ على هذه الآلية الفونولوجيّة الكميّة أنّ الثّلاثي- الأكثر تداولاً في العربيّة- ما

يلي:

1/ الصّحيح ما خلا من العلّة (وVلVىVي) في (فVعVل) فلزم النّسيج المقطعي (3-3):

[الصّحيح:∅(ع)] ≡ ["cvc-cvc" (3-3)].

2/ المثال ما حوى صائتي العلة (وVي) فاءً، فلزم النَّسِيجُ المِقطَعِي (3-1) :

[المثال:ع(ف)] ≡ ["(3-1)cv-cvc"].

3/ الأَجُوفُ ما حوى الألف المنقلبة عن صائتي العلة (وVي) عِيناً، فلزم النَّسِيجُ المِقطَعِي (3-1)

[الأجوف:ع(ع)] ≡ ["(3-1)cv-cvc"].

4/ النَّاقِصُ ما حوى الألف (وVي) المنقلبة عن العلة (وVي) لَماً، فلزم النَّسِيجُ المِقطَعِي (3-1):

[النَّاقِص:ع(ل)] ≡ ["(1-3)cvc-cv"].

5/ المَقْرُونُ ما حوى صوائت (وVي، وVي) في موضعي (عΛل)، فلزم النَّسِيجُ المِقطَعِي (3-1) :

[اللَّفِيفُ المَقْرُون:ع(عΛل)] ≡ ["(1-3)cvc-cv"].

6/ المَفْرُوقُ ما حوى العلة (وVي، وVي) في موضعي (فΛل)، فلزم النَّسِيجُ المِقطَعِي (1-1) :

[اللَّفِيفُ المَفْرُوق:ع(فΛل)] ≡ ["(1-1)cv-cv"].

والملاحظ على المضارع المجزوم بلم أيضاً، أنه يؤوّل آليّة المضارع ذاته على النَّحْوِ الآتِي

1- يقع الجزم بصائت الإعراب القصير من المقطع الأخير في الصَّحِيح ["(3-3)cvc-cvc"]، ممّا يوحي

إلى توافق فونيمي كميّ مقطعي، لذات المقطع الثالث المكرور، بعد أن كان في التَّقْدِيرِ الصَّرْفِيّ؛ وذلك

في نحو: ضَحَكُ: ["(1-1-1)cv-cv-cv"].

يَضَحَكُ ["(1-1-1-1)cv-cv-cv-cv"]

فيه كراهة توالي أربعة مقاطع من نوع واحد، لاسيما النوع الأوّل، فاخترل المقطعان الأوّل والثاني في

مقطع واحد، بحذف صائت المقطع الثاني، ولا يحذف من المقطع الأوّل فيستحيل النطق بالسّاكن

دون متحركه في صدر المفردة¹⁰؛ ولعلّ ما يفسّر هذا ما يلي:

الفعل الصَّحِيح من تجرّده من العمل إلى جزمه	الفعل الصَّحِيح من ماضيه إلى مضارعه
لم يَضَحَكُ ["(1-1-1-1)cv-cv-cv-cv"]	يَضَحَكُ ["(1-1-1-1)cv-cv-cv-cv"]
↓ ↓ ↓ ↓	↓ ↓
لم يَضَحَكُ ["(3-3)cvc-cvc"]	يَضَحَكُ ["(1-1-3)cvc-cv-cv"]

2- يقتطع الجزم صائت الإعراب القصير، من المقطع الأخير، للمعتلّ المثال ["(3-1)cv-cvc"] في اختزال

فونيمي كميّ مقطعي، للمقطعين للأوّل والثاني، في مقطع واحد من النوع الثالث، في نحو: وَصَلَ: ["cv-

cv-cv"] ["(1-1-1)cv-cv"]:

الفعل المثال من تجزّده من العمل إلى جزمه	الفعل المثال من ماضيه إلى مضارعه
لم يَصِلْ [(1-1-1) "cv -cv-cv"]	يَوْصِلُ [(1-1-1-1) "cv-cv-cv-cv"]
↓ ↓ ↓	↓ ↓
لم يَصِلْ [(3-1) "cv -cvc"]	يَصِلْ [(1-1-1) "cv -cv-cv"]

3- يقطع الجزم صائت الإعراب القصير من المقطع الأخير من الأجوف ["cv-cvc"] (3-1) في اختزال فونيمي كمي مقطعي، للمقطعين الثاني والثالث، في واحد من النوع الثالث، وتغيّر الألف المفخّمة من خصائصها الفونيميّة الكميّة، لتكون واواً خالصة في التصريف؛ وهي ليست واواً في الأصل، كما يخالها المشتغل بفنّ الصرف. وتغيّر الألف الممالّة من خصائصها الفونيميّة الكميّة أيضاً، لتكون ياءً خالصة في التصريف؛ وهي ليست ياءً في الأصل؛ وذلك كلّه في نحو: كان (كَوْن)/باع (بَيْع) ["cv-cv-cv"] (1-1-1):

الفعل الأجوف من تجزّده من العمل إلى جزمه	الفعل الأجوف من ماضيه إلى مضارعه
يَكُونُ [(1-2-1) "cv -cvv-cv"]	يَكَا(و)نُ [(1-2-1) "cv-cvv-cv"]
= ↓ =	= ↓ =
يَبِيعُ = ↓ =	يَبَا(ي)عُ = ↓ =
لم يَكُنْ [(3-1) "cv -cvc"]	يَكُونُ [(1-2-1) "cv-cvv-cv"]

4- يقطع الجزم من صائت الإعراب الطّويل من المقطع الأخير من الفعل الناقص ["cvc-cv"] (1-1) في اختزال فونيمي كمي مقطعي، للمقطعين الأوّل والثاني، في واحد من النوع الثالث وتحافظ الألف الممالّة على خصائصها الفونيميّة الكميّة، التي تقارب بها الياء، وهي ليست ياءً في الأصل، التي يخالها الصرفيون في التّصور الكلاسيكي؛ وذلك في نحو: سعى (سَعَى)/ دعا (دَعَا):

["cv-cv-cv"] (1-1-1):

الفعل الناقص من تجزّده من العمل إلى جزمه	الفعل الناقص من ماضيه إلى مضارعه
يَسْعَى [(2-3) "cvc -cvv"]	يَسَعَى(ي) [(2-1-1) "cv-cv-cvv"]
= ↓ =	= ↓ =
يَدْعُو = ↓ =	يَدَعَا(و) = ↓ =
لم يَسْعَ [(1-3) "cvc -cv"]	يَسْعَى [(2-3) "cvc -cvv"]

5- يقطع الجزم صائت الإعراب القصير من المقطع الأخير، من المقرون ["cvc-cv"] (1-3) في اختزال فونيمي كمي مقطعي، للمقطعين الأوّل والثاني، في واحد من النوع الثالث، وتغيّر الألف الممالّة من خصائصها الفونيميّة الكميّة، لتكون ياءً خالصة، وهي ليست كذلك في الأصل؛ وذلك في نحو: روى (رَوَى):

:"[1-1-1]"cv- cv-cv"

اللّيف المقرون من تجرّده من العمل إلى جزمه	اللّيف المقرون من ماضيه إلى مضارعه
بَرَوِي [(2- 3) "cvc -cvv"] ↓ لم يَرَوِ [(1 - 3) "cvc - cv"]	بَرَوِي [(2-1-1) "cv-cv -cvv"] ↓ ↓ بَرَوِي [(2- 3) "cvc -cvv"]

6- يقطع الجزم صائت الإعراب القصير من المقطع الأخير، من اللّيف المفروق

["cv-cv"(1-1)] في اختزال فونيمي كمي مقطعي، بإسقاط المقطع الثاني، وتغاير الألف الممالة من خصائصها الفونيميّة الكميّة، لتكون ياءً خالصة، وهي ليست كذلك في الأصل، في تقدير الصّناعة الصّرفيّة الكلاسيكيّة؛ وذلك في نحو:
وعى (وعَي): ["cv-cv-cv"(1-1-1)]:

اللّيف المقرون من تجرّده من العمل إلى جزمه	اللّيف المقرون من ماضيه إلى مضارعه
يَعِي [(2- 1) "cv -cvv"] ↓ لم يَعْ [(1 - 1) "cv - cv"]	يَوَعِي (ي) [(2-1-1) "cv-cv -cvv"] ↓ ↓ يَعِي [(2- 1) "cv -cvv"]

والأكد المستفاد من هذا كلّه، أنّ التّركيب المقطعي للصّحيح المجزوم من الأفعال، يعدّ معياراً

فونولوجياً لقياس مؤشّر الصّحة والعلّة من الفونيمات؛ من ذاك ما يلي:

- 1/ أنّه لما اعتلّ المثال فاءً، وصحّ عيناً ولاماً، خالف الصّحيح في المقطع الصّوتي الأوّل الذي يضمّ للعلّة، فكان على: ["cv"(1)]، ووافق في المقطع الثاني على النوع ["cvc"(3)].
- 2/ ولما اعتلّ الأجوف عيناً، وصحّت فائه ولامه، خالف الصّحيح في المقطع الصّوتي الأوّل الذي يضمّ للعلّة، فكان على: ["cv"(1)]، ووافق في المقطع الثاني على النوع ["cvc"(3)].
- 3/ ولما اعتلّ الناقص لهماً، وصحّت فائه وعيناً، خالف الصّحيح في المقطع الصّوتي الثاني الذي يضمّ للعلّة، فكان على: ["cv"(1)]، ووافق في المقطع الأوّل على النوع ["cvc"(3)].
- 4/ ولما اعتلّ اللّيف المقرون عيناً ولاماً، وصحّت فائه، خالف الصّحيح في المقطع الصّوتي الثاني، الذي يضمّ للعلّة، فكان على: ["cv"(1)]، ووافق في المقطع الأوّل على النوع ["cvc"(3)].
- 5/ ولما اعتلّ اللّيف المفروق فاءً ولاماً، وصحّت عينه، خالف الصّحيح في المقطعين الصّوتيين لضّمّهما العلة، عند طرفي الفعل، فكان على: ["cv"(1)].

هذا؛ وقد توجي الخصائص الفونيميّة الكميّة لحرف المعنى لم إلى المعنى الرئيس للنفي أو بعض من دواله الهامشيّة التي تشير إلى دائرة المعنى الرئيس، واختصاص هذا كله بالمضارع، بما توافر لفونيم اللّام من صفة الانحراف، الكميّة التي تخصّ النّفس، والميكانيكيّة التي تخصّ الحركة التي تصحب أعضاء جهاز التّصويت، حين النطق بالفونيم المرّام، من مخرجه الفونيمي الذي يكتنفه، ممّا يشير بليغة إلى بعض من الجوانب الدلاليّة للنفي¹¹، الذي هو سلب ما كان مثبتاً بالإيجاب فينفيه، وذلك بانحراف الدلالة عمّا كانت عليه من الإثبات¹². ولعلّ ما يعضد هذا حروف النّفي الضّامة لفونيم اللّام الصّامت، ينضاف إليه صامت خلافي، في عجز حرف المعنى الذي للنّفي؛ من ذلك: "لا" و"ليس" و"لات" و"لما" و"لن"، التي اختصّت بالنّفي في دلالتها المحوريّة، وتباينت كلّ أداة ونظيرتها في الدلالة الجانيّة الفارقة، واختصّت كلّ واحدة منها بما تدخل عليه من التّركيب النّحوي الضّام لها.

وقد تومئ أدوات النّفي، في أغلب أحوالها، إلى دلالة جانيّة، تحمل قيماً دلاليّة خلافية، تزيد على تلك المحوريّة، التي كانت للنّفي في دلالتها المركزيّة، بما حوت من اللّام فونيمياً مركزيّاً، يزيد عليه فونيم خلافي آخر، يخصّ الحرف معنى وعملاً؛ من ذلك: أنّ فونيم الألف في "لا" ["cvv"(2)] التي للنّفي في مطلق معانها، لما امتدّ فيه النّفس كمّاً، وانفتح به المقطع صوتاً، وطال النطق به زمنياً، أشار دلالة إلى استغراق الزّمن طولاً وتمادّ النّفي فيما أريد نفيه معنى.

ولعلّ في انفتاح فونيم الألف كمّاً وصوتاً، وما يوافقه من إطلاقه في معنى النّفي دلالة، مطّرداً في الأزمنة الرئيسة¹³؛ من ذلك: "لا" التي للدّعاء تقترن بزمن الماضي لفظاً، في نحو: "لا شفاه الله"، و"لا" التي للنّفي المحض مقترنة بالزّمن الحاضر، في نحو: "لا يؤمن أحدكم، حتّى يحبّ لأخيه... الحديث" و"لا" التي للنّهي، وتقترن بالحاضر، وزمنها للاستقبال في نحو قوله ﷺ: {فلا تقل هماً أفئ¹⁴ وكلّ الثلاثة لزمني الحال والاستقبال، وإن كانت الصّيغة لا تشير إلى الزّمن التي أسندت إليه. وقد يشير فونيم الميم في لم- في مقابل ذلك- وبما حوى من انغلاق النّفس (الهواء) مؤقتاً، وقلة كمّه آنذاك وإقفال المقطع الصّوتي [لم: "cvc"(3)]، إلى انحصار الزّمن في الماضي دلالة، بما يوافق الانغلاق الفونيمي والانقطاع الرّمني بعد تمادّه، في نفي ما يُرام نفيه، فلا يتجاوزه إلى الحاضر، وما بعده من زمن الاستقبال.

ويعضده إحاء، ما في نسبيّة انغلاق النّفس تضييقاً، وكمّه فونيمياً، ما في فونيم النّون في "لن"، من خصائص كميّة، تؤاخي بها فونيم الميم، إلّا أنّها تفارقها في آليّة خروج النّفس؛ وذلك بما

تحمل الميم من صفة إحكام الانغلاق الميكانيكية الفونيمية، فلما كانت الميم أقصر زمناً، وأحصر نفساً، وأضيق مخرجاً، ترتب ذلك على القيم الدلالية الخلافية التي ترسم معالم الدلالة الفونيمية، مما يستدعي أنها قد وافقت في كل هذا-النفي للزمن الماضي دلالةً ولما كانت النون أقل تضيقاً في الانغلاق، وأقل حصرًا للنفس، وأوسع من الميم مخرجاً وأوسع زمناً، وافقت بهذه الخصائص الفونيمية الكمية والميكانيكية، النفي في زمن الاستقبال في مقابل لم التي لنفي الزمن الماضي؛ وقد عُرف القصر والحصر والضيق، في زمن الماضي، وما يناظره من الطول والانفتاح والسعة مما يستقبل زمنه.

وأما صفة القلب النحوية في لم، فللصيغة والزمن، إذ الأصل في المضارع الرفع، حين تجرّده من ناصبٍ أو جازمٍ؛ لتكون الصيغة في البناء المقطعي للثلاثي الصحيح، في حال الإفراد على النحو الآتي:

[فَعُوعِلْ] "cv-cv-cv" (1-1-1) و [ي فُعُوعِلْ] "cvc-cv-cv" (1-1-3).

ولما يدخله الجازم وجب اختزال المقاطع، جرياً على صائت الإعراب، فيقع القلب في صيغة المضارع، من أصل بنائه، إلى الصيغة التي تلي: [ي فُعُوعِلْ] "cvc-cvc" (3-3).

وأما كان من صفة القلب في الزمن، فالأصل في صيغة المضارع، المجرد من الناصب أو الجازم، الدلالة على زمن الحاضر، فإن سبقه الجازم، قلبت دلالة الزمن، من نفي الأمر المرام، في زمن الحاضر المستمر، إلى نفيه في زمن الماضي المنقطع¹⁵؛ وقد يُحتمل في صفة القلب، قلب الإخبار أيضاً، من الإثبات بالإيجاب، إلى النفي بالسلب.

وأما اختصاص "لم" بالمضارع، ففي مسماه شهيته للاسم في الإعراب¹⁶، الذي هو أصل في الأسماء كما أنّ البناء أصل في الأفعال، لأنها من الماضي المبني صيغةً، فكان حكمها البناء في أغلب أحوالها¹⁷؛ وإنما اختصّ الجزم بصائت الإعراب، ولما أعرب المضارع، فإنه قد ارتفع للتجرّد¹⁸، ونُصب بالناصب، وجُزِمَ بالجازم، وشبه الاسم في هذا، رفعاً ونصباً، وكان الجزم في المضارع، نظير الخفض (الجر) في الأسماء، كما كان السكون، وهو أصل في الجزم، نظير الكسر، وهو أصل في الجر¹⁹ للقراية بينهما، وهما أصل فيما اختصا به²⁰.

وعلامات الجزم ثلاثة: السكون وحذف العلة، وحذف النون؛ وأما السكون، فهو أصل، لتعلقه بالصحيح كما أنّ الصحة أصل في الأفعال، ويكون ذلك بسلب الضمة، وهي أقوى صوائت الإعراب القصيرة²¹، لاختصاصها بالعمدة في الجمل، من الأسماء والفعل المضارع المتجرّد من الناصب

والجازم²². وبالسكون يتغير التركيب المقطعي الصوتي للمضارع، ليتحقق الجزم فونيمياً وكمياً، بحذف صائت الإعراب القصير، وباختزال المقاطع الصوتية للفعل، من بإقفال المقطع الأخير بـ "CVC" الدال على معنى القطع²³، مما يوافق معنى الجزم دلالةً.

وأما حذف حرف العلة، فيختص بالمضارع الناقص واللّفيف، ممّا تعلق بلام الفعل؛ ويتبين من التركيب المقطعي، للنّاقص واللّفيف في حال الجزم مسألة لطيفة، تخرج عمّا قاله المعربون، في تقدير الضمة في حال رفع المضارع، على أنّها مقدّرة على حرف العلة، أسقطها الثقل عند النطق بها، مع حرف العلة الذي يحملها؛ وذلك في نحو: (يدعو)، و(يرمي)، وتسقط للتّعذر أيضاً، فيستحيل النطق بها مع حرف العلة الذي يحملها؛ في نحو: (يسعى).

ولعلّ ما قد يكون تفسيره فونيمياً، فهو على النحو الآتي: أنّ الضمّ وهو الصائت القصير (v/١) متضمّن في الواو وهو الصائت المدّي الطويل، ذو الضمّ الطويل (و/vv)؛ وعليه تكون الأفعال: "يدعو" و"يرمي" و"يسعى" ["CVC-CVV" (2-3)]، والقول بتقدير وجود الضمّ فونيمياً بنائياً، دون القصد بتقديره نحويّاً على أنّه فونيم (حركة) الإعراب، فهو غير مستساغ، والأرومة المقطعية العربية تأبى ذلك. ومن ذلك أيضاً، أنّ العربية لا يلتقي بها مستويان فونيميّان كمياً وميكانيكياً، أولهما: العلوي "en dessus" المتأخّر "antérieure" الذي يمثله الضمّ الطويل، وثانيهما المتقدّم "postérieure" السّفلي "en dessous" ويمثله الياء، وألف القصر القريبة منها خصائص وكمّاً؛ وذلك في نحو: (يرمي) و(يسعى). ويتّضح أيضاً، عند مراعاة البناء المقطعي - وإن كثّر الكلام فيه - أنّ حرف العلة ليس صامتاً وإنّما هو صائتٌ طويلٌ، في نحو: "يدعو" ["CVC-CVV" (2-3)]. وأما المحتمل والمقدّر لدى المعربين:

[(يدعو) "CVC-CV-CV" (1-1-3)] فالواو ههنا صامت علة، لا صائت، ومخرجه من الشّفة، ثمّ يتراجع معه اللسان إلى الخلف، ليشكّل الضمة؛ وهي صائتٌ قصيرٌ، وفي هذا كلفةٌ وثقلٌ. وأمّا الضمّ بالصائت الطويل، فيسير لا ثقل فيه، يبدأ من منشئ الواو في الجوف، ويمتدّ إلى ما يليه، من الحلق والفم والشّفة؛ وبناءً على هذا، تكون حلية الإعراب واواً، وله ما يناسبه، في إعراب الأسماء بالحروف، من الأسماء الستّة²⁴. وأمّا أن تكون الضمة حركة الإعراب، فغير مستساغ فونولوجياً، من حيث كمّهما المقدّر، والمقدّر لا اعتبار لها في الفيزياء، ومن حيث حركتها الميكانيكية، للفارق الحركي لأعضاء جهاز التّصويت في الضمة والواو. ولذا فقد يكون عذر النّحاة تقدير ضمة الإعراب، للدلالة على إعراب المضارع، ولتجرّده من النّاصب أو الجازم، ولا تقدير إسقاط الضمة بالثقل، كما هو متداولٌ في

الأعراب؛ ولعل ما يعضد هذا، تحقيق الفتح في الواو والياء في حال النصب، في نحو: لن يدعُو ولن يرمي، للدلالة على النصب، ويخفف الفعل بإسقاط الفتح، في نحو: "لن يدعُو" و"لن يرمي".

وينضاف إلى هذا أيضاً، مما لا يستسيغه الدرس الفونولوجي، في جانبه المقطعي، أن يحتمل الواو، وهو الصائت الطويل، الضم وهو الصائت القصير، على تقدير إمكانية النطق بهما، وإسقاط الضم ثقلاً؛ فإن حصل الجزم بالجازم، فالأولى من هاته الحال أن تجزم الضمة بعدها فونيم الإعراب، وتبقى الواو الصامتة- بحسب تقديرهم الكلاسيكي- سالمةً من الحذف، وإلا أنه غير واقع، مما يحتمل أمراً واحداً، وهو أن تكون الواو صائتاً طويلاً، وعند هذا لا يحتمل الضم حليةً على الواو، ولما كانت الواو ههنا فونيم الإعراب، في المضارع المرفوع، وبعد دخول الجازم تختزل في الضم، وهو الدال عليها؛ ويُفسر بما يلي:

- يدعُو: [(2-3) "cvc-cv"] ← لم يدعُ [(1-3) "cvc-cv"] صواب.

- يدعُو: [(1-1-3) "cvc-cv-cv"] ← لم يدعُو [(3-3) "cvc-cv-c"] خطأ.

وأما حذف النون (المتحركة وصلماً، وساكنة وقفاً)، التي اختصت بالأمثلة الخمسة، في حال رفع المضارع، فالجزم والنصب في أمره سيان، ولعل تفسير حلية الإعراب بالنون، ما توافر لها من خصائص القوة والنصاعة، الكامنة في الصفات الكمية الفونيمية، من الغنة والجرس والوضاحة²⁵، فلما كانت أنصع نظيراتها الصوامت "semi-voyelles"²⁶، ألحقت بصوائت الإعراب القصيرة، التي هي لحركات الإعراب، والصوائت الطويلة التي هي لحروفه²⁷. ولما قويت النون في مقام الإعراب، كمّاً وقوةً، وثقلاً ووزناً، ألحقت بالضم عند الرفع للعمدية، واختصت بالأمثلة الخمسة. ولما كان الجزم اجتزاء صوائت الإعراب، وعلى الرغم من مخالفة النون للصوائت، من حيث هي صامتة، حذفت لمعاملتها معاملة الصائت القصير في الإعراب، لأنها إعراب، فكان مصيرها كصائت الإعراب القصير، باقتطاعه في الجزم؛ وهو على النحو الآتي:

1/ في حال الوصل:

يضحكون: [(1-2-1-3) "cvc-cv-cv-cv"] ← لم يضحكوا: [(2-1-3) "cvc-cv-cv"].

2/ في حال الوقف:

يضحكون: [(4-1-3) "cvc-cv-cv-cv"] ← لم يضحكوا: [(2-1-3) "cvc-cv-cv"].

ويحتمل من حذف النون في الحال الجزم أيضاً، أن في خصائصها الكمية الفونيمية، من النصاعة والوضاحة، والغنة والوقع، ما توجي إلى صفة انفتاح للفعل على الزمن الحاضر وما بعده

من زمن الاستقبال في حال الإثبات والتجرد من الناصب أو الجازم، مقابلة لانفتاح النون بعد الصائت الطويل في الصيغة، لاسيما في حال الوقف [(4) "cvvc"]، وعند النصب والجزم تحذف النون، وتفتح الصيغة بالصائت الطويل [(2) "cvv"]، إلا أنها أقل نصاعة وانفتاحاً مما هي عليه في حال الرفع.

فإن قيل: كيف هي حال الصيغة، في نحو: "لن يضحك"، والناصب دالٌّ على النفي والاستقبال فعلام لم تكن النون في النصب، لتدلّ على الانفتاح للاستقبال؟. يجاب بأنه قد تكون النون التي في "لن" عوضاً عن المحذوفة في النصب من الصيغة، فتدلّ على الاستقبال، ويدلّ حذفها من الصيغة على النفي في مقابل نظيره من حال الجزم.

هذا؛ وقد تخرج "لم"، عن عمل الجزم، فيرتفع المضارع بإهمال عملها²⁸؛ من ذلك ما رواه النحاة، من قوله:

لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ ÷ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ²⁹.

وفسر هذا على الضرورة³⁰، أو على لغة (لهجة)³¹، وهي لغة من يهمل إعمال بعض الجوازم³². إلا أنه يُحتمل أمراً آخر، أن الشاعر قد وضع "لم" موضع "لا" أو حملها عليها، فأراد "لا يوفون"، على النفي في الماضي المستمر في الحاضر، و"لم" أصلح لهذا، فعني بالدلالة والمعنى، وأبقى عليهما من حيث النفي، والقلب إلى مُضَيِّ الزَّمن، وأهمل العمل في الجزم. أو يحتمل فيها أنها في موضع "لن" على النفي في الأزمنة الرئيسية الثلاث ابتداء من ماضيها، واستمراره في الحاضر والاستقبال، فحافظت بهذا على دلالة النفي، وانتفى عملها للجزم؛ ولعلّ ما يقويه حجة ما رواه اللحياني (220هـ) عن بعض العرب قراءتهم: "ألم نشرح"³³، وقول الشاعر أيضاً:

فَأَيُّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ ÷ أَيَوْمٌ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمٌ قَدِرُ³⁴.

إلا أنه قد خرجوا القراءة والشاهد الشعري، على أن الأصل في التقدير: "ألم نشرحن" و"لم يُقَدِّرُن" بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت النون، وبقيت الفتحة دليلاً عليها³⁵. وقد ردّ ابن هشام هذا، على القول بالشذوذ، من أمرين اثنين:

- أوله: النون هاته للتوكيد، ولا توكيد للمنفي ب"لم".

- ثانيه: حذف النون في غير وقف، ولا التقاء ساكنين³⁶.

ولعلّ ما يمكن تعضيد النحاة في تخريجهم هذا، أن كثيراً من مسائل الصّرف، ما يتم فيها الحذف، ويبقى دليلٌ عليه؛ من ذلك: "لا تباغضوا" في "لا تباغضوا" إذ حذفت تاء تفاعلٍ وبقيت

الألف دالّة على الصيغَة، وأمّا التاء في تباغضوا، فهي تاء المضارعة³⁷؛ ولهذا نظائرٌ عديدةٌ في فنّ الصّرف.

وقد فسّر ابن جنّي (392هـ) هذا³⁸، بأنّ الأصل "لم يَقْدَرُ" بالسّكون، وقد جاورت الهمزة المفتوحة، والعرب تجري الساكن، من إعطاء حكم مجاوره، فأبدلت الهمزة ألفاً، بعد أن سكّنت الهمزة. ولما التقى الساكنان لزم فتح الساكن الأوّل، في راء "لم يَقْدَرُ"، فكانت على "لم يَقْدَرُ"، لمجانسة الفتحة للألف التي تليها، فلا تقع إلا بعد فتح؛ نحو: المرآة والكّماة، بإبدال الهمزة ألفاً، واستدلّ بتخريج أبي علي الفارسي (377هـ) لبیت عبد يغوث:

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ÷ كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيًّا³⁹.

إذ الأصل فيه "ترأى" فجرى فيها ما جرى فيما قبلها، من حذف الألف بعد الجزم، ثمّ أبدلت الهمزة ألفاً، بعد سكونها، وتحركت الراء بالفتح اللازم، لمجانسةً للألف بعدها؛ وعليه قول سراقه البارقي (79هـ):

أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ ÷ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ⁴⁰.

وقال ابن هشام، إنّ الأقيس في تخريج البيت الشاهد، نقل فتحة الهمزة في "أم" إلى راء "يقدر" ليكون "لم يَقْدَرُ" وتبدل الهمزة بعد سكونها ألفاً، فيقع ساكنان في "أم"، ممّا يستوجب إبدال الألف همزةً، تخلّصاً من ذلك، وتفتح الهمزة إتباعاً لفتحة الراء قبلها، بعد إبدال من الألف؛ وعلى هذا يكون تخريج رواية أبي علي، في المرآة والكّماة، وقوله:

*كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيًّا*⁴¹

فقد يكون تأويل ابن هشام بفتح راء "يقدر" وإبدال همزة "أم" ألفاً، فالتقت الألف والميم الساكنة في أوّل الأمر، فكانت المتوالية الفونيميّة كلّها على:

["لم يقدر + ا م": "cv-cv-cv" + "vvc"]،

وممّا جعل المتوالية الصّوتية تقفل المقطع الثالث، لتتابع الصّائتين: القصير الأوّل من النّوع الثالث ("cv-1") والطّويل الثاني من النّوع الرابع ("vvc-4")، بإبدال الثاني همزةً، على حدّ تعبير الصّرفيين؛ وبه جاءت قراءة من همز⁴² في "الضّالين"⁴³:

[ضالين = ضال + لين: "cvvc-cvvc" (4-4)] ← [ضالين = ضا + لين: "cvc-cvvc" (4+3)]

والحقّ أنّ هذا التّخريج الصّرفي الكلاسيكي، قد توقّف به الرّمن في تأويل الظواهر الصّرفيّة المتراكمة، وذلك لتوافر الأدوات والإجراءات اللّسانية الحديثة، التي حقّقت قفزات نوعيّة؛ من

ذاك: تخريج ابن جنّي، من إبدال الهمزة ألفاً من جهة، إذ ليس هناك إبدال صرفي في الفونولوجية الكمية، وإنما هو تغاير في الخصائص الكمية الفونيمية، في حال بعض الظواهر الفونولوجية كالمماثلة ونظائرها، أو الخصائص الكمية الميكانيكية، في حال زحزحة الفونيم من مخرجه إلى المخرج المجاور له، وحال الهمزة ههنا من هذا القبيل، إذ تغاير الهمزة من خصائصها الكمية، ممّا يجوّز لها أن تتقدّم إلى مخرج الألف ميكانيكياً، كأنّها ألفٌ وهي ليست كذلك، وإنما هي بينها وبين الألف، في وصف سيبويه الدقيق. وعلى هذا يقع الفتح في الصّامت الذي قبلها إن كان ساكناً؛ ومنه: المرأة والكمأة، وفي القراءة القرآنية من هذا كثير، وباب متلّب في تخفيف الهمز ألفاً. وأمّا تقديره الألف ساكنة، فغير مستساغ البتّة؛ إذ هي صائت طويل، والصّائت لا يكون ساكناً. وأمّا تخريج "لم ترا" على الأصل فيه: "لم ترى" فقد يُفسّره تغاير الخصائص الكمية الفونيمية للهمزة فشبهت الألف، ولمّا دخل الجازم على الألفين، اقتطع منهما الثانية، التي تمثل العلة في الناقص؛ وقد يكون على:

يرى: (يرأى - يراى) / لم يراى: ← لم يرا

وأما تخريج ابن هشام، الذي يرى فيه الأقيسيّة، ففيه من الكلفة في التّأويل ما فيه؛ من ذاك إبدال الهمزة ألفاً، ثمّ إبدال الألف همزة مرّة أخرى من جهة، ومن أخرى تغاير الحال في تفسير الظاهرة الصّرفيّة بالفونولوجيّة الكميّة، من إبدال وعدّ الألف ساكنة، وغيرها من النّظائر الصّرفيّة. هذا؛ ولعلّ الخفة الفونيمية والمقطعية في لم، قد تجوّز ما لا يجوّز لنظيراتها الجوازم⁴⁴ في فصل مجزومها عنها بالظرف⁴⁵؛ وهو أخفّ نحوياً، بما يوافق خفة كمّه الفونيمي والمقطعي في نحو قوله: فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ إِمْتَرَيْنَا ÷ تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدِلُّكَ الْمِرَاءُ⁴⁶.

وقوله: فَأَضَحَّتْ مَغَانِمَهَا قِفَاراً رُسُومُهَا ÷ كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ⁴⁷.

وقد يلها الاسم معمولاً لفعل محذوف، يفسّره المذكور⁴⁸؛ نحو قوله:

ظَلَنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نَلْتُهُ ÷ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ⁴⁹.

ولعلّ الظاهر من تخريج الشّاهد من هذا البيت، أنّه لمّا خفّت "لم" كمّاً وفونيمياً، خفّ الحكم النّحوي المانع لفصلها عن معمولها، فكان على نحو البيتين الأوّلين أقرب في الفصل، من تقدير حذف الفعل في أوّل الأمر، فيفسّره الفعل الذي يليه؛ وهو على التّأويل الآتي: (فلم ألقه ذا رجاء)⁵⁰.

نتائج البحث:

- لعل ما يجنى من ثمار هذا البحث، أنه يأخذ بسبيل الباحث في هذا الفن، إلى النظر في قراءة المادة اللسانية، ومن جملتها النحوية، لتحيله على نتائج أطف دقة، وأغزر بحثاً، وأعمق تناولاً، وأقرب تفسيراً، وأشمل تأويلاً؛ من ذلك:
- 1- قد يكون من استثمار المباحث العلمية الدقيقة في الدرس اللساني، ما يثريه ويسبغ عليه طابع العلمية، ويتصاعد معه مؤشر الدقة، ويتدرج في النأي به عن النسبية، نحو النتائج العلمية الدقيقة والموحدة.
 - 2- قد يكون في القراءة اللسانية الكمية للتراث التحوي العربي، ما يتواشج والجهود الفونولوجية العربية الكلاسيكية، في كثير من المباحث المطردة في بابها، لاسيما تلك القراءة الفونولوجية التي خصها ابن جني، في محاولته لتأويل الظواهر اللسانية العربية، وقد أعطت ثمارا يانعة.
 - 3- قد تكون في القراءة اللسانية الكمية في مقارعة المضان النحوية الكلاسيكية ما يفسرها تفسيراً أكثر مما كانت عليها في تناولها الأول، أو ما يؤولها تأويلاً قد يقرب الباحث- في هذا الباب- إلى الإيضاح، بعد الذي كانت عليه من الانغلاق.
 - 4- تراعي القراءة الفيزيائية الكمية في الدرس اللساني العربي الحديث، العناصر اللسانية الإفرادية الصغرى فما يفوقها تصاعداً من نظيراتها الكبرى، ابتداءً من الفونيمات في الوحدات الفونولوجية.
 - 5- يوافق البناء الفونيمي والمقطعي لحرف المعنى لم دلالة الاقتطاع، التي تصحب معنى النفي.
 - 6- يوافق عمل الجزم في اقتطاع (فونيم/مورفيم) الإعراب، دلالته على نفي حدوث الفعل من صاحبه.
 - 7- يقابل الجزم في الأفعال الخفض في الأسماء عملاً ودلالةً، من سلب القيمة الدلالية.
 - 8- يحيل باب الجزم الباحث، إلى إعادة النظر في مسألة تقدير فونيم الإعراب على حرف العلة، وهو الصائت الطويل، في الفعل الناقص، لاسيما الواوي منه، في حين أنه أقرب أن يكون حرف العلة هو الإعراب، ولا تقدير لحركة الإعراب فوقه.
 - 9- الجزم معيار فونولوجي لقياس التصاعده الفونيمية للنون، حين ثبوتها في الأمثلة الخمسة، وحين حذفها في حالي الجزم والنصب.

10- يغيّر الجزم صيغة المضارع من حيث بناؤه المقطعي؛ باختزال المقاطع في حركة تقدّميّة ومدبرة معاً فيخصّ ذلك الفعل الصّحيح، وفي حركة تقدّميّة في المثال، وأخرى مدبرة في الأجوف والنّاقص والّفيف.

11- قد تسوّغ خفة لم الفونيميّة والمقطعيّة، ما قد يقع من إهمال عملها فيرتفع المضارع بعدها.

12- وقد يسوّغ لها أيضاً، فصل معمولها عنها بالظّرف، وهو من أخفّ العناصر المورفولوجيّة والنّحويّة.

إِحَالَاتُ البَحْثِ

- 1- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: "بحوث ودراسات في علوم اللسان" الجزائر- موفم للنشر- ط1-2012م- ص:21.
- 2- تم التعويل في ترصد المباحث الكمية الفونيمية على مصادر الدرس الصوتي قديمه وحديثه:
- الخليل بن أحمد الفراهيدي(175-100هـ): "كتاب العين" تحقيق مهدي الخزومي، وإبراهيم السامرائي- العراق- بغداد- مطبعة الرشيد- ط1-1400هـ/1980م.
- سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ): "الكتاب" مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- والمملكة العربية السعودية- الرياض- دار الرفاعي- ط2-1402هـ/1982م.
- ابن جني أبو الفتح عثمان(392هـ): "سر صناعة الإعراب" تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية- ط2-1428هـ/2007م.
- ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي(428هـ): "رسالة أسباب حدوث الحروف" تحقيق: محمد حسن الطيّان، ويحيى مير علم- تقديم ومراجعة: شاكر الفحام، وأحمد راتب النّقاخ- سورية- دمشق- مطبوعات المجمع اللغوي- ط1-1983م.
- المهدي أبو العباس أحمد بن عمّار(440هـ): "شرح الهداية" تحقيق: حازم سعيد حيدر- المملكة العربية السعودية- الرياض- مكتبة الرشد- ط1-1415هـ/1995م.
- ابن يعيش موفق الدين(643هـ): "شرح المفصل" لبنان- بيروت- عالم الكتب- (د/ط)-(د/ت).
- ابن الجزري: "النشر في القراءات العشر" لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية- (د/ط)-(د/ت).
- إبراهيم أنيس(1977م): "الأصوات اللغوية" مصر- القاهرة- المكتبة الأنجلو مصريّة- ط4-1971م.
- بشر كمال: "علم الأصوات" مصر- القاهرة- دار غريب- (د/ط)-2000م.
- بركة بسّام: "علم الأصوات العام" لبنان- بيروت- مركز الإنماء القومي- (د/ط)-1988م.
- النّيرباني عبد البديع: "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات" سورية- دمشق- دار الوثقائي للدراسات القرآنية- ط1-1428هـ/2006م.
- 3- الجزم اقتطاع من الصّوائت (الحركات)، سواءً أكانت في صوائت دواخل في صدر الكلم وحشوه، أم في عجزه عند صائت الإعراب (الحركة الإعرابية)- ينظر: مادّة (ج ز م)- ابن فارس أبو الحسين أحمد أبو الحسين

- زكريا(395هـ):"مقاييس اللّغة" تحقيق:عبد السّلام محمّد هارون- بيروت- دار الفكر- (د/ط)- 1399هـ/1979م- مادة(ج ز م).
- 4- ينظر:ابن هشام الأنصاري(671هـ):"المغني اللّبيب في كتب الأعراب"تحقيق:محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- المكتبة العصرية- (د/ط)-1423هـ/2003م—ص:1/305.
- 5- القصد بالإعراب همنا العلامة الإعرابيّة، من الحركة والسّكون، الدّالّان على آخر الكلام.
- 6- ينظر:ابن هشام الأنصاري:"شرح شذور الذهب"تحقيق:محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- صيدا- المكتبة العصريّة- (د/ط)-1988م- ص:37.
- 7- ينظر:ابن جيّ أبو الفتح عثمان(392هـ):"سرّ صناعة الإعراب" تحقيق:محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط2- 1428هـ/2007م- ص:1/33.
- 8- يقع التغيير على الصّائت المسطر
- 9- ينظر:ابن جيّ: المصدر نفسه- ص:2/307وبعدها
- 10- ينظر:الإسترابادي رضي الدّين محمّد بن الحسن(686هـ):"شرح شافية ابن حاجب"مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي- تحقيق:محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفّازف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد- لبنان- بيروت- دار إحياء التّراث العربي- ط1-1426هـ/2005م- ص:2/366.
- 11- ينظر:ابن فارس:"مقاييس اللّغة"- مادّة(ن ف ي).
- 12- ينظر:الفيروزآبادي أبو طاهر مجد الدّين محمّد الشّيرازي(817-728هـ):"القاموس المحيط" مصر- القاهرة- الهيئة العامّة للكتاب- نسخة مصوّرة من الطبعة الثّالثة- عن المطبعة الأميرية-1301هـ- مادّة(ن ف ي).
- 13- ينظر:محمّد نجيب مغني صنديد(المؤلف):"نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم - قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة- جمهورية لاتفيا- ريغا- شارع بريفيباس غاتف- مؤسّسة نور للنّشر- ط1- 2018م- ص:169.
- 14- سورة الإسراء- الآية:23.
- 15- ينظر:ابن هشام:"أوضاع المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"تحقيق:محمّد محيي الدّين عبد الحميد - لبنان- بيروت- دار إحياء التّراث العربي- ط5-1966م- ص:3/188.
- 16- ينظر:ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل(316هـ):"الأصول في النّحو"تحقيق:عبد الحسين الفتلي- لبنان- بيروت- مؤسّسة الرسالة- ط4- 1420هـ/1999م- ص:1/39.
- 17- ينظر:المصدر نفسه- ص:1/50.
- 18- ينظر:ابن هشام:"أوضح المسالك"ص:3/162.

- 19- ينظر:(المؤلف):"نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم"- ص:69و70.
- 20- ينظر:الخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ):"الجمل في النحو"تحقيق:فخر الدّين قباوة- سورية- دمشق- ط5- 1416هـ/1995م- ص:247.
- 21- ينظر:الخليل:"الجمل في النحو"ص:143وابن هشام:"شرح شذور الذهب"ص:152.
- 22- ينظر:(المؤلف):"نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم"- ص:69.
- 23- ينظر:(المؤلف)-رسالة قدّمها لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات العربيّة؛موسومة:"البناء التّشكيلي للفواصل القرآنيّة وأثره في الدّلالة"إشراف:أد:خير الدّين سيب-الجزائر-جامعة تلمسان-1427هـ/ 2006م- ص:261.
- 24- ينظر:الأنباري كمال الدّين أبو البركات(577هـ):"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" تحقيق:إميل بديع يعقوب- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1418هـ/1998م- ص:1/24 وما بعدها.
- 25- ينظر:ابن يعيش:"شرح المفصّل"ص:10/125.وابن الجزري:"النّشر"ص:1/201.
- 26- ينظر:إبراهيم أنيس:"الأصوات اللغوية"ص:161 .
- 27- ينظر:الأنباري:"الإنصاف في مسائل الخلاف"ص:1/24 وما بعدها.
- 28- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّيب"ص:1/306.
- 29- البيت بلا نسب.ينظر:السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(911هـ):"شرح شواهد المغني"طبع وتعليق على الحواشي:أحمد ظافر كوجان مزيل،ومحمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي- لبنان- بيروت- لجنة التراث العربي الطبعة- (د/ط)-1386هـ/ 1966م- ص:2/674.
- 30- ينظر:الدّسوقي مصطفى محمد عرفة(1230هـ):"حاشية الدّسوقي على المغني اللّيب"تحقيق: عبد السّلام محمّد أمين - بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1420هـ/2000- ص:1/161و162.
- 31- ابن مالك:"شرح التّسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"تحقيق:أحمد السيّد سيّد أحمد علي-القاهرة- المكتبة التوفيقية- (د/ط)-(د/ت)- ص:1/37.
- 32- بنظر:ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي(672هـ):"شرح الكافية الشافية" تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي-المملكة العربيّة السّعوديّة-مكّة- دار المأمون للتراث- ط1-1402هـ/1982م- ص:3/1591و1592.

- 33- ينظر: ابن جنّي أبو الفتح عثمان (392هـ): "المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها" تحقيق: محمّد عبد القادر عطا - بيروت - دار الكتب العلمية - 1419هـ/1998م - ص: 434/2.
- 34- البيت لعلي بن أبي طالب عليه السلام. ينظر: السيوطي: "شرح شواهد المغني" ص: 674/2.
- 35- ينظر: ابن جنّي: "سر الصنّاعة" ص: 89/1 و: "المحتسب" ص: 434/2.
- 36- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّيب" ج: 1- ص: 306.
- 37- ينظر: الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" ص: 163/2 و164.
- 38- ينظر: ابن جنّي: "سر الصنّاعة" ص: 89/1 و: "المحتسب" ص: 434/2.
- 39- البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. ينظر: السيوطي: "شرح شواهد المغني" ص: 675/2.
- 40- ينظر: المصدر نفسه - ص: 677/2.
- 41- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّيب" ج: 1- ص: 306 و307.
- 42- في قراءة أيوب بن أبي تميمة كيسان السّيختياني البصري (131-66هـ). ينظر: ابن جنّي: "المحتسب" ص: 124/1.
- 43- سورة الفاتحة - الآية: 07.
- 44- ينظر: الأشمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد بن عيسى (929هـ) "شرح الأشمّوني لألفية ابن مالك" تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد - مصر - القاهرة - المكتبة الأزهرية للتراث - (د/ط) - (د/ت) - ص: 15/4.
- 45- ينظر: الصّبّان محمّد بن علي (1206هـ): "حاشية الصّبّان على شرح الأشمّوني على ألفية ابن مالك" تحقيق: عبد الحميد هندراوي - لبنان - بيروت - المكتبة العصرية - ط1-1425هـ/2004م - ص: 8/4.
- 46- البيت بلا نسب. ينظر: السيوطي: "شرح شواهد المغني" ص: 678/2.
- 47- صدر البيت: *فَأَضْحَتْ مَبَادِيهَا قِفَاراً بِلَادُهَا*
- ينظر: ذو الرّمة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي الربابي التميمي (117هـ): "ديوان ذي الرّمة" تحقيق: أحمد حسن بسج - بيروت - دار الكتب العلميّة - ط1- 1415هـ/1995م - ص: 227.
- 48- ينظر: ابن هشام: "المغني اللّيب" ص: 307/1.
- 49- البيت بلا نسب. ينظر: البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ): "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" تحقيق: عبد السلام محمد هارون - مصر - القاهرة - مكتبة الخانجي - ط3-1416هـ/1996م - ص: 05/9.
- 50- ينظر: ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله (672هـ): "شرح التّسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد علي - مصر - القاهرة - المكتبة التوفيقية - (د/ط) - (د/ت) - ص: 79/2.

مراجِع البَحْث

- ابن الجزري: "النشر في القراءات العشر" لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة-(د/ط)-(د/ت).
- ابن جنّي أبو الفتح عثمان(392هـ): "سرّ صناعة الإعراب" تحقيق: محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط2- 1428هـ/2007م.
- ابن جنّي: "المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها" تحقيق: محمّد عبد القادر عطا- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة-1419هـ/1998م.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل(316هـ): "الأصول في النحو" تحقيق: عبد الحسين الفتلي- لبنان- بيروت- مؤسسة الرسالة- ط4- 1420هـ/1999م.
- ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي(428هـ): "رسالة أسباب حدوث الحروف" تحقيق: محمّد حسّان الطيّان، ويحيى مير علم- تقديم ومراجعة: شاكر الفحّام، وأحمد راتب النفاخ- سورية- دمشق- مطبوعات المجمع اللغوي- ط1-1983م.
- ابن فارس أبو الحسين أحمد أبو الحسين زكريا(395هـ): "مقاييس اللّغة" تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون- بيروت- دار الفكر- (د/ط)- 1399هـ/1979م.
- ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله(672هـ): "شرح التّسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد علي- القاهرة- المكتبة التوفيقية- (د/ط)-(د/ت).
- ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي- المملكة العربيّة السّعوديّة- مكّة- دار المأمون للتراث- ط1-1402هـ/1982م.
- ابن هشام الأنصاري(671هـ): "أوضاع المسالك إلى ألفيّة ابن مالك" تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- دار إحياء التّراث العربي- ط5-1966م.
- ابن هشام: "شرح شذور الذهب" تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- صيدا- المكتبة العصريّة- (د/ط)-1988م.
- ابن هشام: "المغني اللّبيب في كتب الأعراب" تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- المكتبة العصريّة- (د/ط)-1423هـ/2003م.
- ابن يعيش موفق الدّين(643هـ): "شرح المفصّل" بيروت- عالم الكتب- (د/ط)-(د/ت).

- إبراهيم أنيس (1977م): "الأصوات اللغوية" القاهرة- المكتبة الأنجلو مصريّة- ط4-1971م.
- الإسترابادي رضي الدّين محمد بن الحسن (686هـ): "شرح شافية ابن حاجب" مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي- تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزّرفاز ومحمد محي الدين عبد الحميد- لبنان- بيروت- دار إحياء التّراث العربي- ط1-1426هـ/2005م.
- الأشمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمد بن عيسى (929هـ) "شرح الأشمّوني لألفية ابن مالك" تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد- مصر- القاهرة- المكتبة الأزهرية للتّراث- (د/ط)- (د/ت).
- الأنباري كمال الدّين أبو البركات (577هـ): "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" تحقيق: إميل بديع يعقوب- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1418هـ/1998م.
- بركة بسّام: "علم الأصوات العامّ" لبنان- بيروت- مركز الإنماء القومي- (د/ط)-1988م.
- بشر كمال: "علم الأصوات" مصر- القاهرة- دار غريب- (د/ط)-2000م.
- البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ): "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- ط3-1416هـ/1996م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ): "الجمل في النحو" تحقيق: فخر الدّين قباوة- سورية- دمشق- ط5-1416هـ/1995م.
- الخليل: "كتاب العين" تحقيق مهدي الخزومي، وإبراهيم السّامرائي- العراق- بغداد- مطبعة الرّشيد- ط1-1400هـ/1980م.
- الدّسوقي مصطفى محمد عرفة (1230هـ): "حاشية الدّسوقي على المغني اللّيب" تحقيق: عبد السّلام محمد أمين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1420هـ/2000م.
- ذو الرّمة غيلان بن عقبة بن نيس بن مسعود العدوي الرّبابي التميمي (117هـ): "ديوان ذي الرّمة" تحقيق: أحمد حسن بسج- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1415هـ/1995م.
- سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ): "الكتاب" مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- والمملكة العربيّة السّعوديّة- الرّياض- دار الرّفاعي- ط2-1402هـ/1982م.
- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (911هـ): "شرح شواهد المغني" طبع وتعليق على الحواشي: أحمد ظافر كوجان مذيل، ومحمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي- لبنان- بيروت- لجنة التّراث العربي الطبع- (د/ط)-1386هـ/1966م.
- الصّبّان محمد بن علي (1206هـ): "حاشية الصّبّان على شرح الأشمّوني على ألفية ابن مالك" تحقيق: عبد الحميد هندواوي- لبنان- بيروت- المكتبة العصريّة- ط1-1425هـ/2004م.

- الفيروزآبادي أبو طاهر مجد الدين محمد الشيرازي (817-728هـ) "القاموس المحيط" القاهرة - الهيئة العامة للكتاب - نسخة مصورة من الطبعة الثالثة - عن المطبعة الأميرية - 1301هـ.
- عبد الرحمن الحاج صالح: "بحوث ودراسات في علوم اللسان" الجزائر - موفم للنشر - ط1-2012م.
- محمد نجيب مغني صنديد - رسالة قدمها لنيل شهادة ماجستير في اللسانيات العربية؛ موسومة: "البناء التشكيلي للفواصل القرآنية وأثره في الدلالة" إشراف: أد: خير الدين سيب - الجزائر - جامعة تلمسان - 1427هـ / 2006م.
- محمد نجيب مغني صنديد: "نظرية التفسير الصوتي في القرآن الكريم - قراءة لسانية في الموافقات الدلالية للمباحث الفونولوجية والأدائية - جمهورية لانفيا - ريغا - شارع بريفياس غاتف - مؤسسة نور للنشر - ط1 - 2018م.
- المهدي أبو العباس أحمد بن عمّار (440هـ): "شرح الهداية" تحقيق: حازم سعيد حيدر - المملكة العربية السعودية - الرياض - مكتبة الرشد - ط1 - 1415هـ / 1995م.
- النيرانى عبد البديع: "الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات" سورية - دمشق - دار الغوثاني للدراسات القرآنية - ط1 - 1428هـ / 2006م.

